قمة باريس تتعهّد بتأمين 100 مليار دولار لإنعاش أفريقيا

الاحتياجات المالية لبلدان القارة تقدر بحوالي 285 مليار دولار حتى العام 2025

توجت فرنسا الجهود الدولية المتزايدة لإنقاذ قارة أفريقيا خشية دخولها في دوامة من المتاهات الاقتصادية بسبب تضخم ديون معظم بلدانها وتخلفها عن القيام بالتنمية، بتقديمها خطة تعتمد على تأمين خطوط سحب خاصة من صندوق النقد الدولي بالمليارات من الدولارات على أن يتم تأمين مبلغ 100 مليار دولار بشكل عاجل لضخها في شرايين تلك الدول ومعالجة عبء الديون الضخمة التي عجزت عن سدادها.

قمة التضامن الطارئ

باريس – استقطبت قمة اقتصادية فرنسية-أفريقية المئات من الشخصيات الاقتصادية والسياسية إلى العاصمة باريس التأمت على مدار يومين بهدف إيجاد حلول تخفف عبء الديون عن دول القارة الأفريقية، التي تعاني من أزمات اقتصادية عمقتها تداعيات كوفيد – 19.

وافتتح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الثلاثاء قمة دولية مخصصة للانتعاش الاقتصادي في أفريقيا مع طموح لحشد مئة مليار دولار على الأقل، لكي تتمكن القارة من النهوض من تداعيات الوباء.

وجمعت القمة حوالي 30 رئيس دولة أفريقيا وأوروبيا، بالإضافة إلى رؤساء مؤسسات مالية عالمية مثل صندوق النقد الدولي.

جانيت يلين

يجب استخدام الأموال بشفافية عبر آلية السحب الخاص

كريستالينا جورجييفا

علينا العودة إلى الوتيرة القوية للتنمية التي عرفتها أفريقيا

وقال ماكرون عند وصوله إلى قصر المؤتمرات قرب برج إيفل "قمة الطوارئ والطموح هذه" تهدف إلى تلبية ولو جزئيا "الاحتياجات المالية لأفريقيا بحلول 2025 والتي تقدر بحوالي 285 مليار دولار".

لكن لتجنب مضاعفة عبء الدين، اقترح ماكرون "معطيات جديدة" تمر عبر حشد الاستثمار الخاص واللجوء إلى آلية مالية غير مستخدمة كثيرا، وهي حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.

ويقول محللون إن هذه الأسهم النقدية يمكن تحويلها إلى عملات صعبة من قبل الدول وتنفق دون أن تترتب عليها ديون.

وحتى الآن، وافق المجتمع الدولي على مبدأ إصدار عالمي لحقوق السحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار منها 33 مليارا ستعود تلقائيا إلى أفريقيا من خلال نظام الحصص داخل صندوق النقد الدولي.

لكن هذا قليل جدا نظرا للاحتياجات المالية للقارة، التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة للقضاء على الفقر وتطوير البنى التحتية ومواجهة تغير المناخ والتهديدات الإرهابية.

ويُقدر البنك الأفريقي للتنمية أن ما يصل إلى 39 مليون شخص قد يقعون تحت خط الفقر هذا العام، مع تعرض العديد من البلدان الأفريقية لخطر ضائقة الديون بسبب الجائحة.

وقال ماكرون "نحن ندافع عن فكرة أن الدول الغنية يمكنها إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بها بحيث تذهب إلى البلدان الفقيرة وخصوصا أفريقيا، بحيث يصبح الـ33 مليارا اليوم 100 مليار".

وهذا الهدف وافق عليه القادة الأفارقة الذين دعوا الاثنين إلى الإليزيه مع الاعتقاد بأن "هذا لن يكون كافيا"، كما قال رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسكيدي الذي يتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي.

وأبدت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، التي شاركت في القمة عبر الفيديو، تأييدها لهذا الخيار في بيان على أن يكون استخدام الأموال "شفافا ومسؤولا".

من جانبها، قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا إن هذه "القمة حول تمويل الاقتصادات الأفريقية هي لحظة مهمة جدا، لقد اجتمعنا لكي نعكس مسار الاختلاف وهو أمر خطير للغاية بين الاقتصادات المتقدمة والدول النامية وخاصة أفريقيا".

وأضافت "يجب أن نعود إلى الوتيرة القوية للتنمية التي عرفتها أفريقيا قبل كوفيد – 19، يجب القيام بذلك من أجل أفريقيا وبقية العالم"، لأن إجمالي الناتج الداخلي يرتقب أن يرتفع "بنسبة 3.2 في المئة فقط هذه السنة"، حين يتسارع النمو العالمي إلى 6 في المئة.

وأتاح تجميد على الفوائد على الدين فرض في شهر أبريل 2020 من قبل مجموعة العشرين، إعطاء متنفس للدول الأفريقية الأكثر مديونية.

وأشار تشيسكيدي إلى أن "هذا الوباء ترك اقتصاداتنا منهكة لأننا اضطررنا إلى تكريس الموارد القليلة، التي كانت لدينا لمكافحة المرض".

وبحسب صندوق النقد الدولي، فقد خصصت الاقتصادات المتقدمة حوالي 25 في المئة من ثروتها الوطنية لخطط الإنعاش لما بعد كوفيد، وهي نسبة تنخفض إلى 2 في المئة للقارة.

لكن بالإضافة إلى الوباء، هناك "عبء أمني يقع على عاتق أفريقيا" التي أصبحت "بؤرة" الإرهاب الجديدة، كما حذر ماكرون معتبرا أنه "من الضروري تحديث القواعد المالية من خلال الأخذ بالاعتبار" هذه التكاليف.

وإلى جانب حقوق السحب الخاصة، على المجتمع الدولي حشد المزيد من الوسائل التقليدية مثل خطط المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تنظمها المنظمات الدولية بشرط إجراء إصلاحات.

وعلى سبيل المثال، وافقت دول أعضاء في صندوق النقد على تسوية متأخرات السودان للمؤسسة المالية الدولية وهو ما يزيل عقبة أخيرة أمام البلد الأفريقي للحصول على تخفيف أوسع نطاقا لديون خارجية لا تقل عن 50 مليار دولار.

كما أكد الصندوق توفير 240 مليون دولار من الموارد الإضافية لتوغو، الذي قال رئيسها فور غناسينغبي إن "القمة تهدف إلى إرساء أسس دورة النمو الجديدة في أفريقيا".

واعتبر أن "الدعم للقطاع الخاص الأفريقي" سيكون حاسما بالنسبة إلى قارة تتطلع إلى الخروج من منطق المساعدات لكنها لا تزال تواجه ريبة المستثمرين.

وتعتبر أفريقيا منطقة جاذبة لعدد من الاستثمارات وخاصة منها تلك المتعلقة بمشاريع الطاقة والكهرباء، وذلك بعد أن أثبتت عدة دراسات أهمية الفرص التي توفرها القارة لأصحاب الأعمال، خاصة مع تزايد الحاجيات لإمدادات مضاعفة من الكهرباء.

وفي خضم ذلك، ستجري أيضا مناقشة تجديد موارد مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، والتي تقدم مساعدات طارئة، وكذلك استثمارات القطاع الخاص، وكيفية معالجة أزمة الديون عموما.

وقال مسؤول بالرئاسة الفرنسية لوكالة الصحافة الفرنسية "تحدث الرئيس (ماركون) عن عمليات إلغاء ضخمة للديون، وما زال يرى أنه من المهم للغاية إعطاء السيولة للدول الأفريقية والسماح لها بالاستثمار".

ويرى خبراء أن مقترحات ماكرون بشأن تأمين مئة مليار دولار لتنمية اقتصاد أفريقيا وانتشال بلدان القارة من أزماتها المتراكمة مجرد وعود لا يمكن أخذها بالجدية الكافية ما لم تكن هناك متابعة حقيقية على أرض الواقع.

السياحة المصرية تبدأ رحلة الخروج من نفق الوباء

وضعت السياحة المصرية قدما على طريق الخروج من نفق الأزمة الصحية التي أثرت عليها منذ تفشي الوباء، وسط تزايد المؤشرات التي توحي بعودة الروح إلى هذا القطاع الحيوي وبداية رحلة تعزيز خارطة نشاطه باستقطاب الزوار في ذروة الموسم.

دبي – يؤكد المتابعون أن هناك دلائل ملموسة تشير إلى بداية نهاية أزمة السياحة المصرية التي ضربها الركود بسبب القيود الصحية العالمية، ولكن ذلك يبقى رهين نجاح حملة تطعيم العاملين في القطاع المتفائلين بعودة انتعاشة تجارتهم خلال الأشهر المقبلة.

وتضرر هذا النشاط الإستراتيجي الذي تعتمد عليه القاهرة لتعزيز مواردها من العملة الصعبة إلى جانب عوائد الصادرات ونشاط قناة السويس واستثمارات الطاقة، فقد سادت مظاهر اختفاء السياح عن المنتجعات والفنادق والمزارات السياحية طيلة عام تقريبا.

خالد العناني

عدد الزوار حتى الآن معقول، والأمر المهم هو زيادة المنحنى

وذكر وزير السياحة والآثار المصري خالد العناني، على هامش فعالية في معرض سوق السفر العربي المقام بإمارة دبي، أنّ بلاده "ستمنح العاملين في القطاع أولوية في تلقي اللقاحات المضادة لفايروس كورونا"، دعما للانتعاش السياحي الحالي بعد الانهيار في العام الماضي.

وقال العناني في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية "سنعطي أولوية للعاملين في القطاع السياحي لأنها صناعة مهمة جدا ومهمة للاقتصاد المصري".

وأضاف "خلال شهر مايو الحالي سأعلن مع زميلتي وزيرة الصحة عن الانتهاء من تطعيم العمالة المصرية في الفنادق ومنتجعات وشركات ومطاعم جنوب سيناء والبحر الأحمر بالكامل"، مشيرا إلى أن هذه الوجهات الزاخرة بالمنتجعات الساحلية تستقبل 65 في المئة من الزوار.

وأكّد الوزير أن الحكومة ستتبع نفس الإستراتيجية بالنسبة إلى المناطق السياحية الأخرى مثل الأقصر أو أسوان أو العاصمة القاهرة حيث توجد أهم المتاحف وكذلك أهرامات الجيزة.

وتم تقديم نحو مليون جرعة لقاح في البلد البالغ عدد سكانه أكثر من 100 مليون نسمة وفقًا للسلطات. ويعمل حوالي مليوني شخص في قطاع السياحة في مصر أو يرتبط به.

وإلى جانب الأهرامات والمعابد الفرعونية الشهيرة تعد مصر وجهة سياحية معروفة بمنتجعاتها على البحر الأحمر والبحر المتوسط يقصدها أشخاص يفضلون تفادي زحمة المدن الكبرى في ظل تفشي الوباء.

وبعد "خسارة كبيرة ما زالت مستمرة" منذ بداية أزمة الوباء استعاد القطاع قوته في الأشهر الأخيرة حيث استقبل 500 ألف سائح في أبريل الماضي، مقارنة بأقل من النصف في يناير 2021 ومعدل 200 ألف سائح في أشهر الربع الثاني من العام الماضي.

واعتبر الوزير أنّ "الأرقام معقولة، والأمر المهم هو زيادة المنحنى". وأعرب عن أمله في أن تزداد أعداد السياح "في القريب العاجل مع بداية تحرك بعض الأسواق المصدّرة إلى مصر والتخفيف من الإجراءات الاحترازية فيها، مثل (دول) الوطن العربي وأوروبا وروسيا".

ومع ذلك لا يزال يتعين على الفنادق الالتزام بمجموعة من الإجراءات الصحية لتتمكن من استقبال الزوار، مثل توفير كمامات لهم وسوائل للتعقيم، وتعقيم الأجزاء التي تستخدم بشكل مشترك مرة كل ساعة واستخدام المصاعد بنحو 50 في المئة من طاقتها.

وتأثّرت السياحة المصرية بشدّة بسبب عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة عام 2011 قبل أن تشهد انتعاشًا في السنوات الأخيرة.

وعاشت البلاد ازدهارا سياحيا في عام 2019 قبل أن تغرق في الأزمة مثل باقي دول العالم بسبب الوباء، فخسر القطاع نحو 60 في المئة من إيراداته في عام 2020، وفقا للعناني.

ولفت العناني إلى أن الدولة حققت عائدات سياحية قدرها 13 مليار دولار في عام 2019، غير أن هذا الرقم انخفض إلى 4 مليارات في العام الماضي بسبب الوباء بعدما كانت الحكومة تتوقع جني 16 مليار دولار.

وأغلقت مصر حدودها في مارس 2020 قبل إعادة فتحها في يوليو من العام ذاته للمسافرين إلى منتجعاتها الساحلية ذات معدلات الإصابة المنخفضة ثم مناطق أخرى مثل الأقصر وأسوان.

في ترقب طلائع السياح

مطاعم الأردن تضغط لخفض ضريبة المبيعات

عمان – يمارس قطاع المطاعم غير السياحية في الأردن ضغوطا مكثفة من أجل ضمه إلى قرار تخفيض ضريبة المبيعات أسوة بما حصلت عليه المطاعم السياحية، والتي تضرّرت جميعها بسبب قيود الإغلاق الاقتصادي جراء انتشار جائحة كورونا.

ويترقب أصحاب الأعمال بفارغ الصبر انتعاش الحركة التجارية بعد أن عانت الأسواق المحلية من الركود لقرابة العام جراء اختفاء المستهلكين، وهو ما زاد من متاعبهم في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة التي توسعت خلال السنوات الأخيرة.

وأكد ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن رائد حمادة في تصريح صحافي الثلاثاء أهمية الاستجابة لمطالب الغرفة بخصوص تخفيض ضريبة المبيعات التي يدفعها قطاع المطاعم غير المصنف سياحيا من 16 إلى 8 في المئة، وبدل الخدمات من 10 إلى 5 في المئة، لتحقيق العدالة بين المنشآت العاملة تحت مظلة القطاع.

وبحسب المعطيات الرسمية، يضم هذا القطاع نحو 500 منشأة خاضعة لضريبة المبيعات وهو ما يوفر فرص عمل لحوالي 10 آلاف شخص، غالبيتهم من الأردنيين.

وكانت نقابة أصحاب المطاعم والحلويات قد قالت في وقت سابق هذا الشهر إن مبيعات القطاع تراجعت إلى النصف نتيجة الإغلاق الحكومي، كما تسبّبت الخسائر التي تشير الأرقام إلى أنها بلغت قرابة 177 مليون دينار (250 مليون دولار)، في إغلاق أكثر من ألفي مطعم منذ بداية كورونا.

ويشير حمادة إلى أن شمول هذه الفئة من المطاعم بقرار تخفيض ضريبة المبيعات، من شأنه أن ينعكس إيجابا على نشاط القطاع، ما يعني أن المستهلك هو المستفيد بالدرجة الأولى من هذا القرار من خلال تخفيض الأسعار ورفع قدرته الشرائية.

> 250
> مليون دولار خسائر القطاع مع إغلاق أكثر من ألفي مطعم منذ تفشي فايروس كورونا بالأردن

ويؤكد أن منح هذه الفئة من المطاعم التخفيضات التي تطالب بها سيسهم في تعزيز المنافسة وتنشيط القطاع الذي لا يزال يعاني من تبعات جائحة فايروس كورونا.

وخلال السنوات الأخيرة، برزت مطالب بالإسراع في إعادة النظر في المنظومة الضريبية ومحاولة معالجة التشوهات بالهيكل الضريبي بالشكل الذي يسهم في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي.

والأسلوب الأمثل كما يراه البعض لتحقيق ذلك هو تقليل الاعتماد على مصادر الضرائب غير المباشرة، لأن تخفيض العبء الضريبي على القطاعات المتضررة يسهم في زيادة القدرة الشرائية وتحسين الطلب الاستهلاكي.